تقرير لجنة تقصي الحقائق
عن أحداث الهروب من السجون
أثناء ثورة 25 يناير 2011

1. «الوطن" تنشر «تقرير تقصى الحقائق الثاني" عن الهروب من السجون أثناء الثورة[1]

الأحد 20-01-2013

حصلت «الوطن" على تقرير لجنة تقصى الحقائق، الخاص بفتح السجون أثناء ثورة 25 يناير، الذي كشف عما حدث فى السجون المصرية، وخص بالذكر سجن وأدى النطرون، حيث وقعت أحداث شغب يوم السبت 29 يناير، فى سجن «ملحق ليمان طرة"، الذي كان يضم مجموعة من المعتقلين السياسيين. كما أوضح التقرير أن القوات المسلحة لم ترسل قوات تعزيز للمنطقة إلا فى مساء الأحد 30 يناير 2011، وتعامل الشرطة بإطلاق المياه والغاز فى محاولة للسيطرة على المساجين. كما كشف تقرير اللجنة أن هجوماً جرى من قبل مجموعة من الملثمين يرتدون جلابيب، هدموا بوابات السجن، مستخدمين أسلحة آلية ومدافع جر ينوف محملة على سيارات نصف نقل. ولم يغفل التقرير المكالمات التليفونية التى دارت عبر الشاشات، وتحدثت عن وقائع تختص باقتحام السجون، لا سيما مكالمة أخت اللواء البطران قتيل سجن الفيوم، وبعض لقطات الفيديو التى صورها مواطنون، ورفعت على موقع «يوتيوب". وأثبت التقرير أن سجن أبو زعبل، كان به عدد من السجناء المنتمين إلى حركة حماس، وخلية حزب الله، وتم تهريبهم عقب الهجوم المسلح الذي تعرضت له أغلب السجون بطريقة مشابهة، حتى فى طريقة اعتراض السجناء من خلال طفايات

[1] http://www.elwatannews.com/news/details/116755#

الحريق. ورصد التقرير نجاح قوات الشرطة فى إبطال محاولة اقتحام 15 سجناً، من بينها سجنا دمنهور والزقازيق. وفيما يلي تقرير اقتحام السجون كاملاً: زار عدد من محققي اللجنة بعض السجون للوقوف على ما جرى فيها من أحداث، وبيان هذه السجون كما يلي:

منطقة سجون وادى النطرون انتقل فريق التحقيق لمنطقة سجون وادى النطرون يوم 2011/3/30، بصحبة العقيد محمود إسماعيل، وسجل الآتي: • بسؤال اللواء فرحات جابر عبدالسلام كشك، رئيس قطاع المنطقة الغربية بمصلحة السجون، قرر أن منطقة سجون وادى النطرون هي إحدى المناطق التابعة لقطاع سجون المنطقة الغربية، وأن المنطقة تتكون من 4 سجون، هي «سجن 430 وادى النطرون، وسجن 440 وادى النطرون، وملحق ليمان وادى النطرون، وسجن 2 صحراوي"، وأن عدد النزلاء بالسجون الأربعة المذكورة 9200 سجين، وأن كل سجن من تلك السجون له مأموره وجهاز المباحث الخاص به، فضلاً عن كتيبة التأمين، التى تكون مسئولة عن الأسلحة والذخيرة وحراسة أبراج السجن. وأضاف أن الثلاثة سجون الأولى تقع داخل سور من الخرسانة المسلحة، وأن سجن 2 صحراوي يقع على بعد 8 كيلومترات من تلك السجون. وأضاف أن الإجراءات المعتادة لتأمين تلك السجون من أي تمرد أو عصيان داخلي من قبل النزلاء أو التعدي من الخارج، يكون من خلال أبراج الحراسة المحيطة بكل سجن، التى توجد أبوابها خارج السور الخاص بكل سجن، بالإضافة إلى مجموعة من الأبراج الأمامية المحيطة بالسور الأمامي الخاص بتلك السجون، حيث يوجد بكل برج مجند بحوزته سلاح آلي يحتوي على 50 طلقة لمواجهة أي محاولة من محاولات الهرب. وأوضح رئيس القطاع أنه فى يوم 2011/1/26 وقعت أحداث شغب بأحد السجون التابعة للقطاع بمنطقة برج العرب، من قبل بعض المعتقلين سياسياً، وعقب إخطار السيد مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة السجون، اللواء عاطف الشريف، وجه لاتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة مثل تلك الحالات، منها أنه

بداية من يوم 2011/1/28 تم توزيع الوجبات الغذائية على نزلاء السجن داخل كل غرفة على حدة تباعاً، وتدعيم قوة أبراج السجون بمجند إضافي لكل برج، بحيث تصبح قوة كل برج من الأبراج فردين، وتزويد كل منهما بذخيرة إضافية بحيث تصبح الذخيرة المتاحة فى كل برج مائتي طلقة. وقال إنه يوم السبت 2011/1/29 بدأت أحداث شغب داخل منطقة سجون وادى النطرون، فى سجن «ملحق ليمان وادى النطرون"، الذي كان يضم مجموعة من المعتقلين السياسيين، امتدت إلى سجون 430 و440 و2 صحراوي، ما دفع قوات التأمين لإطلاق قنابل مسيلة للدموع وقنابل الغاز، لمحاولة السيطرة على المساجين، إلا أنه -وعقب إعلان وسائل الإعلام عن مقتل اللواء البطران رئيس مباحث السجون، وهروب السجناء بسجنى الفيوم وأبو زعبل- اشتدت حالة العصيان داخل السجون، حيث قام المساجين فى الـ4 سجون بإحداث تلفيات فى الغرف والعنابر، مستخدمين أجهزة الإطفاء الموجودة بكل غرفة، وتمكن بعضهم من التسلل إلى خارج تلك الغرف والوجود فى ساحات التريض من خلال فتحات التهوية، التى نزع سياجها، وعلى الرغم من محاولة إدارة كل سجن السيطرة على هؤلاء المساجين، فإن الأمر تزايد سوءاً عند قيام بعض المساجين بمحاولة كسر الأقفال الخارجية، الخاصة بالعنابر. وأضاف أنه طلب فى تلك الأثناء تعزيز قوات تأمين المنطقة من خلال الأمن المركزي والقوات المسلحة، حيث أرسلت كتيبة أمن مركزي من قطاع المنوفية قوامها 90 فرداً، لمواجهة تلك الأحداث، ولم ترسل القوات المسلحة قوات تعزيز للمنطقة إلا فى مساء الأحد 2011/1/30. وأوضح رئيس القطاع أن التعامل خلال هذه الفترة، التى بدأت نحو الساعة 11 مساء السبت 2011/1/29 واستمرت حتى الساعة 3 فجر الأحد 2011/1/30، كان من خلال إطلاق المياه والغاز فى محاولة للسيطرة على المساجين، إلا أنه فى الساعة الثالثة فجراً، داهمت مجموعة من الأفراد يرتدون جلابيب بيضاء وملثمين الأسوار الخارجية للسجون، حيث تمكنوا من هدم البوابة الرئيسية للسجون باستخدام «لودر"، كما أطلقوا النيران بكثافة على

الأبراج الأمامية لمنطقة السجون الـ 3. موضحاً أنه عقب نفاد ذخيرة المجندين الموجودين بالأبراج الأمامية، انطلقت تلك المجموعات المهاجمة لتلك السجون، متجهة إلى سجن ملحق ليمان وادي النطرون، المعتقل بداخله عدد من المساجين السياسيين من ذوي التوجه السلفي، حيث تبادلوا إطلاق النار مع الأبراج المحيطة بذلك السجن، مستخدمين أسلحة آلية ومدافع جر ينوف محملة على سيارات نصف نقل، وتمكنوا من السيطرة على ذلك السجن وإخراج من به من معتقلين، بعد نشر السياج الحديدي والأبواب المصفحة بالمناشير الكهربائية. واستمع فريق التحقيق إلى شاهد يدعى عجمي عبدالعزيز محمد عجمي، الشهير بناصر، يملك مساحة من الأرض مجاورة للسجن، وينتمى لقرية «القطا"، قال إنه كانت هناك محاولات للهجوم على السجن، فبدأ فى عمل «كمين" لمنع السيارات من المرور نحو السجن، ومنع سيارات النقل الكبيرة المحملة بالأفراد المسلحين بالأسلحة الآلية، الذين يرغبون فى إطلاق سراح أقاربهم، لا سيما أن قناة الجزيرة كانت تذيع انقطاع المياه والكهرباء والغذاء عن السجن، وهو ما كان يعلم بعدم صحته، كما أذاعت أن هناك قتلاً جماعياً للسجناء بسجن «القطا" على خلاف الحقيقة، كما أن السجناء حاولوا الاتصال بوسائل الإعلام وإشاعة أخبار غير صحيحة، وأن وسائل الإعلام كانت من أسباب تهييج الجماهير لمصالح لا يعلمها، فى حين أن الأوضاع بالسجن لم تكن بمثل هذا السوء الذي أذيع.

وأفاد الشاهد أحمد عبد النبي أحمد أبو إبراهيم، بأنه يملك مزرعة مجاورة لمبنى السجن، وأنه فى الساعة 4 فجر السبت 29/ 1/ 2011 حدث إطلاق نار على السجن من الخارج، وفى اليوم التالي مباشرة حضرت سيارة نقل كبيرة للعبور نحو السجن، وبها أعداد من المسلحين، إلا أنه تصدى لها ومنعها من العبور، وكان بها عرب من منطقة الشرقية، وقرر له قائد هذه المجموعة أنهم يرغبون فى اقتحام السجن وتحطيم البوابة باستخدام السيارة، ثم التعامل مع قوات الحراسة، وأنه ومن معه من رجال ردوا

عدداً من السيارات الراغبة فى مهاجمة السجن. وتوصلت اللجنة -من خلال الزيارات الميدانية وسؤال إدارات السجون والمسجونين وبعض الأهالي المجاورين للسجون- إلى تصورين: الأول: أن خروج المساجين كان نتيجة تدبير سابق من جهاز الشرطة لترويع المواطنين. والثاني: أن الهروب كان نتيجة هجوم من آخرين، استمر على السجون حتى تمكن من تهريب المساجين بعد نفاد ذخيرة الحرس. وذهب أصحاب التصور الأول إلى أن ذلك يدخل فى نطاق ما حدث من انهيار فى أداء الشرطة فى جميع القطاعات، ورغبة البعض فى ترويع المواطنين، ويستند هذا التصور إلى الدلالات الآتية:

1. ظهر فى أحد أشرطة الفيديو -التى اطلعت عليها اللجنة- مجموعة من الأشخاص يرتدون زياً أسود اللون يشبه الزي الذي يرتديه أفراد الأمن المركزي، ويفتحون غرف السجن التابع لأحد مراكز مديرية أمن الفيوم، ويطلبون من نزلاء تلك الغرف سرعة الخروج والعودة إلى منازلهم.
2. مشاهد شريط فيديو آخر، يظهر فيها المساجين -الهاربون من أحد سجون وادي النطرون- يحملون أغراضهم الشخصية، رغم وجود أفراد من قوات الأمن، المتمركزين بالزي الرسمي، وهم يحثون المساجين على سرعة الخروج من السجن. وخروجهم من السجن وهم يحملون أغراضهم الشخصية وفى حضرة رجال الشرطة، يدل على أنهم خرجوا نتيجة ترتيب أفسح لهم الوقت لجمع أغراضهم الشخصية، وذلك أن هروب السجين فى حالة العصيان الجماعي واحتمال إصابته بعيار ناري يثير لديه حالة من الفزع، تجعله يسرع لينجو بنفسه دون أن يلتفت لجمع أغراضه.
3. شهادة عدد من المساجين فى سجن وادي النطرون وسجن طرة بأن إدارة السجن قطعت المياه والكهرباء عنهم قبل تمرد المساجين بعدة أيام، وهو ما يؤدى -بطبيعة الحال- إلى هياجهم وتذمرهم، ويعطى المبرر الكافي لاصطناع الاضطراب والمقاومة الظاهرية ثم الانفلات الأمني. 4

4. قرر بعض المساجين -فى سجون لم يهرب منها أحد- أن الشرطة أطلقت الأعيرة النارية والخرطوشية فى اتجاه العنابر والزنازين بالرغم من عدم وجود تمرد، وأن عدداً من المساجين قتلوا وأصيبوا أثناء وجودهم داخلها.
5. قرر عدد من المساجين -فى سجون مختلفة- أن رجال الشرطة أطلقوا قنابل مسيلة للدموع تجاه العنابر والحجرات، ما أشعر نزلاء السجن بالاختناق، ودفعهم لمحاولة الخروج من العنابر، وهو ما يشير إلى تعمد إثارة المسجونين ودفعهم للتمرد، والظهور بمقاومة التمرد حتى تبدو الصورة أن خروجهم كان نتيجة إخفاق الحراسة فى منعهم.
6. قرر العميد عصام القوصي، وسائر رجال الشرطة القائمين على إدارة السجن، أنه فى يوم 2011/1/29 حدث تمرد داخل السجن، واكبه هجوم عدد من الأشخاص المسلحين على السجن، أطلقوا أعيرة نارية من مدافع جر ينوف وغيره من الأسلحة النارية، وأن الحراسة المعينة على الأبراج بادلتهم إطلاق الأعيرة النارية، حتى نفدت الذخيرة، غير أنه بمعاينة سور السجن تبين عدم وجود أي آثار لطلقات نارية على السور أو الأبراج، ما يدل على عدم صحة ما قرره رجال الشرطة المشار إليهم
7. قرر سجين بـ«ليمان وادي النطرون" أن سيدة اتصلت بأحد البرامج التليفزيونية، وقالت إنها تسكن بجوار سجن وادي النطرون، وأن السجن تم اقتحامه وإخراج المساجين، وبعد وقت قصير قامت قوات السجن بإطلاق قنابل مسيلة للدموع فى اتجاه العنابر دون مبرر، ثم فى الساعة 3 سُمع صوت أعيرة نارية لمدة عشرين دقيقة، أعقبها خروج المساجين، وقد دل ذلك على أن ما أذيع فى التليفزيون كان سابقاً على ادعاء الاعتداء على السجن، بما يثير شبهة وجود تخطيط سابق لإخراج المساجين من سجن وادي النطرون.

8. ثبت من المعاينة بسجن وادي النطرون أن أعمال التخريب ونزع الأقفال ونشر حديد الهوّايات بالغرف يستغرق وقتاً أطول كثيراً مما قرره ضباط السجن.
9. قرر وليد حسن حسين، المسجون بسجن المرج، أنه فى يوم 2011/1/29 توجه إلى العيادة الطبية بصحبة الحراسة، فرأى المخبر عبد الفتاح، الشهير بأبو عميرة، يتجه صوب الغرفة رقم 6 الموجود فيها المساجين المتهمون فى قضايا إعلامية، ويخرجهم من حجزهم إلى ممر العنبر، وسمع بعض ضباط السجن يتبادلون الحديث وأحدهم يقول: «يظهر إنها بدأت"، ثم فوجئ بإطلاق قنابل مسيلة للدموع داخل ممرات العنابر دون داعٍ، ما أصاب السجناء بحالة اختناق أدت إلى هياجهم، وتناهى إلى سمعه قول أحد المخبرين عبارة: «حرام! الضباط يفتحولهم وبعد كده يضربوا عليهم النار".
10. قررت الدكتورة منال البطران أن شقيقها المرحوم اللواء محمد البطران حادثها تليفونيا قبل مقتله وقال: «حبيب العادلي أحرق البلد"، وإن هناك ثمانية عشر قسم شرطة تم فتحها وخرج منها المساجين، وإن تكرر الأمر فى السجون فستكون كارثة، وإنه لن يسمح بذلك.
11. أن السجون التى خرج منها المسجونون هي السجون المتاخمة للقاهرة، والتي بها عتاة المجرمين، بما يشير إلى أن ذلك تم عن قصد، ليثيروا الذعر والفزع لدى المواطنين فى العاصمة وما حولها، ضمن خطة الفراغ الأمني. فيما ذهب أصحاب التصور الثاني إلى تهريب المساجين بعد اعتداءات مسلحة على السجون، واستندوا فى ذلك إلى الدلائل الآتية:

- عدد السجون فى جميع ربوع الدولة 41 سجناً، وهرب السجناء من 11 سجناً فقط بنسبة 26%، هي سجون أبو زعبل «4 سجون"، ووادي النطرون «4 سجون"، والمرج والفيوم وقنا. 2

- لم يهرب مسجون واحد من سجون القاهرة، «طرة 4 سجون"، وسجن الاستئناف بباب الخلق، وهي الأقرب إلى مواضع الأحداث بميدان التحرير.
- ثبت بمعاينة منطقة سجون أبو زعبل تعرضها لهجوم خارجي مسلح، تظهر آثاره واضحة فى الأعيرة النارية المطلقة على بوابة السجن الرئيسية، وعلى السور الشرقي المجاور لسجنى أبو زعبل 1 و2، كما تظهر على هذا السور وجود آثار لإطلاق أعيرة ثقيلة «جر ينوف أو متعدد".
- ثبت استعمال نوع من الذخيرة لا يُتداول فى محيط قوة الشرطة والجيش فى الهجوم على سجن أبو زعبل، «طلقات سلاح آلي خضراء اللون" تم التحفظ على بعض فوارغها أثناء المعاينة، وكذا على فوارغ طلقات آلية ذات أعيرة أعلى.
- شهد الدكتور سعيد محمد عبد الغفار، المقيم بالاستراحة المجاورة للسجن، بوجود هجوم مسلح من الناحية الشرقية باستخدام أسلحة آلية، بمعرفة مجموعات من البدو، وصياح بعضهم بالدعاء لحماس.
- ثبت وجود هدم بسور السجن من الناحية الشرقية، وهدم بعض أجزائه من الخارج، باستخدام معدة بناء «لودر".
- ثبت أن سجون أبو زعبل تضم المحكوم عليهم بأحكام جنائية، من أهالي منطقة شمال وجنوب سيناء.
- ثبت بأقوال ضباط منطقة سجون أبو زعبل تعرضهم لهجوم مسلح خارجي، واكبه حالة هياج داخلي من السجناء، وتحطيم أبواب وحوائط السجن باستخدام طفايات الحريق الكائنة بداخل كل زنزانة، وهو ما جرت معاينته من آثار للتلفيات يتصور حدوثها وفقاً لهذه الرؤية.
- ثبت وجود 5 مساجين من حركة حماس بسجن أبو زعبل ١، إضافة لـ 24 آخرين من ذات الحركة ومن خلية حزب الله بالسجون التى اقتحمت، ونشرت وسائل

الإعلام سرعة وصولهم إلى ديارهم خارج البلاد، بعد الهرب بساعات قليلة، بما يؤكد التخطيط لتهريبهم عن طريق الهجمات الخارجية على السجون.

- بسؤال عينات عشوائية من مساجين سجن القطا «لم يهرب منه أحد"، أجمعت أقوالهم على أن هناك حالة هياج داخلي انتابتهم، نتيجة متابعتهم أحداث الثورة بوسائل الإعلام، حيث رغب بعضهم فى المشاركة فى أحداث الثورة، كما أن تواتر الأخبار عن هروب المساجين من سجن أبو زعبل أدى إلى رغبتهم فى الهرب.
- ثبت فى أقوال ضابط القوات المسلحة، المكلف بتأمين سجن القطا، أن السجن تعرض لهجوم خارجي وتعاملت معه القوات المسلحة ونجحت فى صده، كما شهد 3 من أصحاب المزارع المجاورة للسجن أنهم نجحوا فى رد مجموعات مسلحة حاولت التوجه للهجوم على السجن واقتحامه لتهريب أبنائهم.
- أن الوضع الذي شهدته اللجنة من حالة الانفلات الأمني بسجن القطا، وهياج المساجين وعدم انصياعهم للتعليمات الأمنية، يتنافى مع وجود مخطط لتهريب المساجين فى هذا السجن، لا سيما أن الثابت عدم هروب أي مسجون منه، بل وفاة قيادة أمنية بداخله أثناء أحداث تمرد المساجين، وهو اللواء محمد البطران رئيس مباحث السجون، الذي شهد زملاؤه وممثلان عن السجناء أنه توفى أثناء محاولة خروج سجين وراءه للهرب، فتم إطلاق النار نحوهم فقتل عدد منهم، كان من بينهم اللواء محمد البطران، الذي ذكر لهم عدم صدور أمر له بإخراج السجناء، وأصيب آخرون من بينهم المقدم سيد جلال، ما يؤكد عدم وجود مخطط سابق لهذه الأحداث.
- أن شهادة المسجون بشأن إطلاق غازات مسيلة للدموع عليه بالزنزانة دون مبرر، يتعين أخذها وتقديرها فى نطاق اعتبارين؛ الأول هو أن السجين لا يرى

خارج الباب المغلق، وبالتالي تقييمه للحالة فى محيط السجن قاصر. والثاني أن الغاز بطبيعته ينتشر دون توجيه، وتبعا لاتجاه الهواء، ومن ثم فيمكن أن ينتشر فى محيط يجاور مكان الإطلاق أو التصويب.

- عدم ثبوت صدور أي تعليمات بشأن تخفيف الاحتياطات الأمنية فى غضون الأحداث فى السجون، بل صدرت تعليمات بتكثيف إجراءات الحراسة، والثابت فقط هو تحقق واقعات هروب جماعي من السجون، وهو ما لا يستدل به - كنتيجة- على السبب.
- أنه من غير المتصور إقرار السجين بالهرب دون أن يورد تعليلا لذلك، يلقى فيه بالمسئولية على غيره، إذ هو معرض للعقوبة وفقا لنص المادة 138 من قانون العقوبات، كما أنه من غير المتصور إجماع جميع ضباط السجون، التى انتقلت اللجنة إليها، على عدم صدور تعليمات بفتح السجون، وعدم تخفيف الإجراءات الأمنية أثناء الأحداث.
- نجحت الشرطة فى إجهاض محاولات هروب السجناء فى 15 سجناً، (القطا، دمنهور، طرة، الزقازيق، شبين الكوم،).

ويخلص التقرير إلى تعرض بعض السجون لهجمات مسلحة من خارجها، أدت لهروب بعض المساجين، وإشاعة حالة من الفوضى بين المساجين فى السجون الأخرى، اقترنت بهياج داخلي إثر متابعتهم لأحداث الثورة عبر وسائل الإعلام، طمعاً فى الخروج. إلا أنه يجب التوقف عند منطقة سجون وادي النطرون، إذ إن الآثار التى رصدتها اللجنة عند المعاينة لا تنم على حدوث اعتداءات تعجز أمامها الشرطة عن المواجهة، ومن ثم لا يوجد مبرر قوى لحدوث الانفلات وهروب السجناء. وإزاء وجود هذين التصورين للانفلات الأمني فى السجون، فإن اللجنة ترى أن الأمر فى حاجة لمزيد من التحقيق القضائي، لتحديد المسئولية فى كل حالة من حالات الانفلات داخل السجون المعنية. كما توصلت اللجنة إلى إتلاف

مجموعة من الآثار، يجرى حاليا استكمال ترميمها وحصر أعدادها، إلى جانب سرقة المحلات والمنشآت العامة. وأرفقت بالأوراق استمارة مدمجة ثابتاً بها تسجيل لمجموعة من الأشخاص، ينهبون محتويات المحال الكائنة بمول أركاديا التجاري، وكذا أحداث سرقة صيدلية «سيف"، بجوار المجمع التجاري، فضلا عن أحداث السلب الخاصة بأحد المحال الكائنة على ضفاف نهر النيل أمام فندق كونراد. كما أرفقت أسطوانة مدمجة ثابتاً بها تسجيل لمجموعة من الأشخاص، ينهبون محتويات مول كارفور، ويستولون على البضائع الموجودة على الأرفف، كما شوهد أحد أفراد الشرطة يرتدى الزي الرسمي يشارك فى سرقة البضائع. رابعاً - الإعلان الأمني فى السجون: أرسل قطاع مصلحة السجون تقريرا، تضمن بيانا للسجون التى تعرضت لهجوم مسلح من خارجها وهروب بعض السجناء، وهي: ليمان أبو زعبل (2)، (1)، أبو زعبل شديد الحراسة، وأبو زعبل العسكري، سجن المرج، وملحق وادي النطرون، وليمان 430 بوادي النطرون، وليمان 440 بوادي النطرون، وسجن 2 الصحراوي، وسجن الفيوم، وسجن قنا. كما تعرض سجن برج العرب وليمان برج العرب لهجوم مسلح من خارجهما، وتم صده دون هروب سجناء، وحدثت أعمال شغب وتمرد من المسجونين بقصد الهروب وتم إجهاضها فى سجون «ليمان طرة والقاهرة وعنبر الزراعة والاستقبال والاستئناف والقطا الجديدة والحضرة والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق والمنيا وأسيوط والوادي الجديد"، وهناك 3 سجون ما زالت الأوضاع الأمنية بها غير مستقرة، بسبب شغب السجناء وتمردهم، هي القطا الجديدة وشبين الكوم ودمنهور. وأوضح بيان قطاع مصلحة السجون أن عدد المساجين الهاربين خلال الأحداث بلغ 23710 سجناء، عاد منهم 14727 سجينا، ويتبقى هاربا 8498. وأفاد التقرير أن اللجنة شاهدت بعض الشهادات والتسجيلات من موقع يوتيوب، وهى: فيديو بعنوان «مسجوني سجن أبو زعبل الهاربين"، ويظهر فيه أحد الأشخاص يرتدى ملابس زرقاء اللون،

جالس فى منزل ويضع على عينه اليمنى ضمادة طبية، قرر أنه يدعى على عبدالرحمن محمد أبوزيد، وأنه كان مسجونا بسجن أبو زعبل رقم 1 فرقة 12 الدور الثاني، وقرر أنه استيقظ على صوت إطلاق أعيرة نارية بالسجن، وتبين أن الضابط أشرف شكري يطلق الرصاص من بندقية خرطوش، فأصابته إحدى طلقات الخرطوش فى عينه، وفى الساعة 5 مساءً ارتفع صوت إطلاق الرصاص، وعلم أن هناك أشخاصا اقتحموا السجن لتحرير السجناء، وكان عددهم نحو 500 شخص، بدا عليهم أنهم من العرب، وهربوا المساجين مستخدمين أسلحة بطريقة يبين منها أنهم مدربون تدريبا راقيا على هذا الاستخدام، ولم تبد قوات الشرطة بالسجن أي مقاومة، ما يدل على تعاونها معهم، ولاحظ على المقتحمين الذين هدموا سور السجن وأبوابه الداخلية، أنهم يحملون أسلحة آلية ذات مؤخرة حديدية وليست خشبية، ويضعون جرابات مماثلة للمستخدمة بالأمن المركزي، وأجبروا المساجين على الخروج من السجن، حيث وجدت سيارات حديثة نقل ونصف نقل أقلت المساجين الهاربين، إلا أنه سار على قدميه حتى التقى بأحد المقتحمين الذي سأله عن سكنه ووفر له وسيلة انتقال إلى منزله. واطلعت اللجنة على فيديو آخر بعنوان «أحد مساجين أبو زعبل يحكى الأحداث ويكشف حقيقة من فتح السجون لهم"، ويظهر به برنامج تليفزيوني على قناة دريم 2، بتقديم الصحفي وائل الإبراشي، حيث اتصل به هاتفيا عضو مجلس الشعب السابق ياسر صلاح، المسجون بسجن المرج، وقرر له أن العرب وأفراداً من حركة حماس اقتحموا السجن، بحثا عن أحد أفراد تنظيم حماس يدعى أيمن نوفل، وحاولوا حرق منشآت القسم، ومن ضمنها مصنع تبلغ قيمته 30 مليون جنيه، إلا أنه وغيره من المساجين الرافضين للهرب تصدوا لهم ومنعوهم من إحراقه، حتى وصلت قوات الجيش. وتحدث التقرير عن فيديو آخر عنوانه «الأمن ينظم هروب المساجين"، يظهر فيه مجندان تابعان لقوات الأمن من إحدى المحافظات،

يرتدون ملابس كاكية اللون وخوذات، ويقف بجوارهما عدد من الضباط بجوار سيارة، ويجرى بجوارهم عدد من المساجين يحملون أدواتهم الشخصية وحقائبهم، ويشير لهم الضباط بأيديهم للإسراع، وأصوات الضباط ومن بجوارهم تتعالى: «مبروك يا رجالة وكفارة". إلى جانب فيديو آخر بعنوان «أول فيديو هروب المساجين فى ثورة الغضب"، يظهر فيه سور أحد السجون من الخارج، ويقوم العديد من المسجونين بالقفز هربا، ويسمع تباعا إطلاق أعيرة نارية. وفيديو بعنوان «هروب المساجين من السجن وتجاوزات الداخلية"، ويظهر فيه مقطع من برنامج «مباشر مع عمرو أديب"، ويظهر فيه مع المذيعة رولا خرسا أثناء مداخلة تليفونية من شخص يتحدث بلهجة مصرية، ويدعى حسن المناخلى، أحد الهاربين التابعين لشبكة حزب الله، وقرر أنه كان مسجوناً بسجن المرج، وفى الساعة 2 صباحا سمع صوت إطلاق نار كثيف، وضرب حرس السجن النار فى محاولة الهروب، وأطلقت عليهم غازات مسيلة للدموع، وفى اليوم التالي تبينوا هروب جميع قيادات السجن وأفراده، فقام وزملاؤه بإحداث فجوات وسط الزنزانة وخرجوا منها، حيث كانت جميع أبواب السجن مفتوحة بعد كسره واقتحامه من قبل البدو، وقرر أن حراس السجن اهتموا بعدم إخراج العجول، تنفيذا لتعليمات السماح للمساجين فقط بالخروج. واطلعت اللجنة على فيديو بعنوان «سجن المرج العمومي"، يظهر فيه بعض مجندي الشرطة يقفون أمام بوابة السجن وبأيديهم أسلحة آلية، ثم يمرون إلى داخل السجن ويظهر باب السجن مغلقاً، ويقف مجموعة من الأشخاص يرتدون ملابس مدنية ويمسك أحدهم بما يشبه البندقية، ويسمع صوت إطلاق أعيرة نارية ودخان ينبعث من داخل السجن، ثم تظهر بوابة السجن مفتوحة على مصراعيها، ويقف أمامها هؤلاء الأشخاص الذين يدخلون عبر البوابة ثم يفرون هربا من طلقات رصاص نحوهم من داخل السجن، وفى الساعة 9: 45 يظهر أحد الأشخاص من داخل السجن، يحاول التقدم ممسكاً

سلاحا آليا ويتفادى الطلقات الآتية من الاتجاه المقابل من داخل السجن. وأورد التقرير فيديو بعنوان «فرار أيمن نوفل وحسان المعتصم القوت وسليمان ماضي"، يظهر فيه تقرير من قناة B.B.C، أعده مراسل القناة شهدي الكاشف، من مخيم البريج للاجئين بغزة، واستضاف بعض المسجونين فى قضية حزب الله الذين تمكنوا من الهرب، وهم أيمن نوفل وحسان القوت وسليمان ماضي، ولم يدلوا بمعلومات حول كيفية هروبهم. كما يظهر فيديو بعنوان «هروب جماعي لعشرات المساجين"، عرضته قناة العربية، هروبا جماعيا لعدد من المساجين من بوابة أحد السجون، وقررت القناة أنه سجن وادي النطرون، وأوضحت أن وزير الداخلية السابق أعلن أن عدد الهاربين سبعة عشر ألف سجين. كما اطلعت اللجنة على فيديو بعنوان «هروب المساجين ومجزرة فى (أبو زعبل)"، يوضح من داخل السجن إصابة بعض المساجين بأعيرة نارية، وصوت إطلاق رصاص، كما يوضح وجود بعض أفراد الشرطة بفناء السجن، ومحاولة السيطرة على الموقف، ونشوب حريق بخزان مياه بسطح أحد المباني.

2. النيابة: اقتحام السجون إبان ثورة يناير تم باتفاق الإخوان وحماس وحزب الله والحرس الثوري الإيراني[2]

2011/11/30 القاهرة - أ ش أ

أكدت النيابة العامة أن أحداث اقتحام السجون المصرية ومهاجمة المنشآت الشرطية التي وقعت في محافظة شمال سيناء التي وقعت إبان أحداث ثورة يناير 2011 , قد جرت باستخدام أسلحة ثقيلة بطريقة متزامنة ومتماثلة وبصورة ممنهجة، بمعرفة عناصر من جماعة الإخوان، وحركة حماس وذارعها العسكري، وميلشيا حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني، وعناصر من الجماعات التكفيرية والجهادية وعدد من العناصر البدوية الموالية لهم.

جاء ذلك في مرافعة النيابة العامة التي استمعت إليها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي، والتي تباشر محاكمة 131 متهما يتقدمهم الرئيس الأسبق محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان والتنظيم الدولي للجماعة، وعناصر بحركة حماس الفلسطينية وتنظيم حزب الله اللبناني والجماعات الإرهابية المنظمة، في القضية المعروفة إعلاميا ب ` "اقتحام سجن وادي النطرون".

وطالبت النيابة في ختام مرافعتها، إلى المحكمة، بتوقيع أقصى عقوبة مقررة قانونا، على ضوء الاتهامات المنسوبة إليهم والواردة بقرار الاتهام، مؤكدا على ارتكاب المتهمين لجرائم إرهاب الدولة وأبنائها ومواطنيها.

وأوضحت النيابة أن التحريات التي أجراها جهاز الأمن الوطني بوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة، كشفت بجلاء عن أن "مشروعا إجراميا" خططت له الإخوان في عام 2010 بالتنسيق مع دول أجنبية ومنظمات خارج البلاد، أبرزها حماس وحزب الله،

---

[2] http://www.egynews.net/91119/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1/

لإسقاط الدولة المصرية، عبر استهداف أكثر من 160 قسما ومركزا شرطيا في عموما البلاد والاستيلاء على أسلحتها وذخيرتها، وأن لقاءات عدة عقدها مكتب إرشاد جماعة الإخوان جاءت لاعتماد تنفيذ بنود ذلك الاتفاق الإجرامي في اللحظة التي يتم الاتفاق عليها.

وذكرت النيابة أن المتهمين تحينوا الفرصة في يناير 2011, حيث استغلوا الحراك الثوري الذي تموج به البلاد وخروج جموع المصريين في ثورة يناير وانشغالهم بأزمات البلاد، وشرعوا لتنفيذ مؤامرتهم الغادرة، فأدركت السلطات الأمنية بداية المخطط وقامت باعتقالهم وإيداعهم السجون في 29 يناير 2011 , فأعطى مرشد الجماعة الضوء الأخضر لتنفيذ المؤامرة.

وأضافت النيابة أن تحريات أجهزة الأمن كشفت النقاب عن أن جماعة الإخوان، تلقفت المشروع الأمريكي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط سياسيا، وقامت بتبنيه وتسويق نفسها لتنفيذه لزعزعة استقرار دول العالم العربي، وسط ترحيب أمريكي وغربي بتصعيد جماعات الإسلام السياسي للوصول إلى الحكم في تلك البلاد، وهو ما دعا تلك الجماعات إلى المبادرة باتخاذ خطوات ضد أجهزة الدولة، خاصة الأمنية، لإسقاطها والقفز فوق السلطة.

وأكدت النيابة أن القاسم المشترك في كافة لقاءات مكتب إرشاد جماعة الإخوان واتصالاته بالخارج، والتي رصدها الأمن الوطني والمخابرات العامة، كان الخيانة والإعداد لإسقاط الدولة المصرية عبر ضرب مؤسساتها، متخذين من الدين ستارا لأعمالهم الخبيثة.

وأشارت النيابة إلى أن أحد الأدلة المتعددة التي تضمنتها أوراق القضية، على وجود المخطط لإشاعة الفوضى واقتحام السجون والمنشآت الأمنية، ما جاء على ألسنة المتهمين أنفسهم أثناء إيداعهم السجون في ضوء قرارات الاعتقال التي صدرت

بحقهم في يناير 2011.. حيث كانوا يرددون أمام ضباط السجون أنهم لا يأبهون لحبسهم لأن الأمر برمته "لن يتعدى ساعات قليلة وسيخرجون منها إلى حكم البلاد".

وأضافت النيابة أن المخطط الذي أعدت له جماعة الإخوان، والذي تم تنفيذه، تمثل في استغلال محدودية التسليح الأمني في بعض مناطق سيناء الحدودية، وإدخال أكثر من 150 مسلحا مستخدمين أكثر من 30 سيارة دفع رباعي مجهزة بأسلحة ثقيلة ومدافع رشاشة من عيارات كبيرة، علاوة على العشرات من مستقلي الدراجات النارية حاملي الأسلحة النارية الآلية، وقيامهم بالدخول في مواجهة نارية مع عناصر التأمين من قوات الأمن، وإجبارهم على التراجع إلى مدينة العريش ليتحقق مخططهم بتفريغ مناطق رفح والشيخ زويد من قوات الأمن. وأوضحت النيابة أن المسلحين كانوا خليطا من العناصر الإخوانية، وكتائب القسام الفلسطينية، وجيش الإسلام الفلسطيني، وسرايا القدس، وميلشيا حزب الله اللبنانية والحرس الثوري الإيراني، والجهاديين والتكفيريين المختبئين بصحراء سيناء الذين تولوا تمهيد الطريق أمام تلك الجماعات والعناصر الأجنبية المسلحة للدخول إلى الأراضي المصرية عبر الأنفاق والسراديب السرية.

وأكدت النيابة العامة أن تحريات الأمن الوطني والتي أكدت صحتها تحريات جهاز المخابرات العامة, كشفت النقاب عن معلومات جوهرية تفيد بأن القياديين الحمساويين (اللذين اغتالتهما إسرائيل فيما بعد) رائد العطار عضو المجلس العسكري الأعلى لكتائب القسام, وأحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام كانا أحد أهم العناصر الفاعلة في ترتيب وتنفيذ المخطط, وتشكيل (العطار) لغرفة عمليات من قادة الألوية العسكرية كسرايا القدس وكتائب القسام وجيش الإسلام وحزب الله, للإشراف على عمليات التدريب العسكري والتسلل من وإلى قطاع غزة, ووضع مخططات مهاجمة المنشآت الأمنية.

وذكرت النيابة أن الإرهابيين قاموا بالتسلل لتنفيذ المخطط في 28 يناير، عبر الأنفاق والسراديب السرية التي أعدتها حركة حماس، وقاموا بمهاجمة المنشآت الأمنية واقتحام السجون وتهريب العناصر المحبوسة من حزب الله وحماس والبدو التكفيريين.

وقالت النيابة إن مجموعة مسلحة تعتنق فكر الجهاد المسلح وتختبئ بسيناء، تعرف بمجموعة الكيلاني ويقودها المتهم أحمد زايد الكيلاني، هي من قامت بتنفيذ عملية اختطاف الضباط الثلاثة وأمين الشرطة، وإيداعهم جبل الحلال بسيناء، وفقا لما كشفت عنه التحريات.

وأشارت النيابة إلى أن الخطة التي وضعت، تضمنت تقسيم المجموعات المسلحة لأنفسهم إلى 3 أقسام، لتهريب سجناء الإخوان وحزب الله والبدو التكفيريين وحماس، فهاجموا سجون المرج وأبو زعبل ووادي النطرون، وهي الوقائع التي جرت بصورة متزامنة وبآليات واحدة، على نحو يكشف عن منهجية الجريمة.. حيث كان الأمر يتم بإحداث السجناء بكل سجن، لشغب لتشتيت قوات التأمين المسئولة عن كل سجن، ثم قيام العناصر المسلحة بمباغتة السجون بإطلاق كثيف للنيران حتى تنتهي الذخيرة بحوزة قوات التأمين، ثم مهاجمة السجون بالأسلحة الثقيلة والمركبات لتهريب العناصر المراد تهريبها.

وأضافت النيابة أن القياديين بحزب الله سامي شهاب وإيهاب السيد مرسي، المحكوم عليهما في قضية تنظيم حزب الله، تمكنا من الهروب بمساعدة تلك العناصر، ومعاونة من أحد العناصر بالحرس الثوري الإيراني من داخل مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، بالتعاون مع أحد المصريين ويدعى طارق أحمد السنوسي، وذلك عبر دولة السودان، والذي استأجر شقة في مدينة الأقصر كمخبأ، واتصل بعملاء الحزب في السودان قائلا لهم نصا (هناك نسختان من أحد الكتب المميزة موجودة لدي) قاصدا المتهمين.

وأكدت النيابة أنه في سجن وادي النطرون وحده قتل 14 سجينا و14 حارسا بالسجن بمعرفة العناصر المسلحة التي قامت باقتحامه.
وأضافت النيابة أن أحد أبرز الأدلة على الاتفاق المسبق، إصدار المتهم محمد مرسي أثناء توليه الرئاسة، قرارات بالعفو الرئاسي عن عدد من كبار الجهاديين والتكفيريين المحكوم عليهم بعقوبات بالسجن والإعدام، تاركا لهم التحرك في سيناء والتوطن بها مكافأة لهم ولحين الاحتياج إليهم.. مؤكدة أنه ما كان لهذا الاتفاق باقتحام السجون أن يتحقق لولا الاتفاق مع حزب الله والحرس الثوري الإيراني وحركة حماس.
وذكرت النيابة أن أحد أهم الأدلة، ما ورد على لسان محمد البلتاجي من أن ما يحدث في سيناء من تفجيرات واستهداف للمنشآت الأمنية، يتوقف في اللحظة التي يخرج فيها محمد مرسي من محبسه.
وقالت النيابة إن اجتياح الشريط الحدودي للبلاد والسيطرة عليه بمعرفة عناصر حركة حماس وعناصر حزب الله والعناصر الجهادية من بدو سيناء، لم يكن ليتم لولا وجود خطة محكمة من جانبهم على ارتكاب تلك الجرائم.
وأضافت النيابة أن تحريات الضابط محمد مبروك المقدم بقطاع الأمن الوطني، كشفت عن تفاصيل المنشآت الشرطية برفح والشيخ زويد وتراجعها إلى العريش، لإخلاء الشريط الحدودي وخضوع تلك المنطقة لسيطرة عناصر حماس وحزب الله والتكفيريين، وقيامهم بتفجير خطوط الغاز الطبيعي مما أدى إلى احتراق 4 أقسام شرطة، وتدمير مكتبين لجهاز مباحث أمن الدولة، وإطلاقهم لقذائف صاروخية على فرع جهاز مباحث أمن الدولة بالعريش ومعسكر للأمن المركزي، والعديد من المراكز الشرطية ومديرية أمن شمال سيناء.
وعرضت النيابة أثناء مرافعتها لشهادات الشهود، وفي مقدمتهم العميد خالد عكاشة الضابط بإدارة الدفاع المدني بمديرية أمن شمال سيناء أثناء وقوع الأحداث، من انه أبصر دخول العناصر المسلحة مستقلين عربات الدفع الرباعي المدججة بالأسلحة

الثقيلة، واعتدائهم على المنشآت الشرطية والحكومية، وأنه قد دارت بينهم وبين القوات الشرطية معارك استمرت لساعات، وفرضت تلك العناصر المسلحة حظر التجول لعدة أيام في مناطق رفح والشيخ زويد، وأنه أبصر ذات العناصر وهي تقوم باقتحام السجون، وأنه قد انتهى وجودها بتهريب السجناء.

وأضافت النيابة أن العديد من الشهود، من الضباط والمدنيين والأهالي، شهدوا بأن عمليات اقتحام السجون تمت بطريقة متزامنة ومنظمة وممنهجة، بمعرفة مجموعات مسلحة ترتدي ملابس بدوية.. كما شهد اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق, بأن السجون المصرية لا يمكن اقتحامها بمعرفة العناصر الإجرامية العادية أو الأهالي, باعتبار أنها مؤمنة بطريقة جيدة للغاية, وانه لا يمكن أن يتم الاقتحام إلا بمعرفة عناصر مسلحة عالية التدريب وبأسلحة ثقيلة, علاوة على العديد من شهادات الضباط والمجندين من حراس سجون وادي النطرون والمرج وأبو زعبل, من أن اقتحام السجون الثلاثة قد جرت بذات النهج والأسلوب والمتمثلة في إثارة الشغب من الداخل لإشغال قوات التأمين بالداخل عن الخارج, وحينها تتدخل العناصر المسلحة من الخارج بإطلاق النيران على السجون لحين نفاد ذخيرتها, ثم بدء اقتحام السجون بمعرفة تلك العناصر.

كما عرضت النيابة لعدد من أقوال الشهود من المحكوم عليهم بالسجون، من أن العديد من السجناء من حركة حماس قالوا لهم يوم 29 يناير، أنه سيتم إطلاق سراحهم خلال ساعات قليلة.

ولفتت النيابة إلى مجموعة المتهم أحمد زايد الكيلاني وكمال علام، وفقا لما جاء بتحريات أجهزة الأمن، قامت بمهاجمة أحد كتائب الدعم الأمنية وسرقة أسلحتها وذخيرتها، واختطاف عدد من الضباط وأمناء الشرطة، ومشاركة أحد عناصر المخابرات الإيرانية في تسهيل هروب عنصري حزب الله المحبوسين إلى لبنان عبر

دولة السودان، عبر اصطناع زيارة وهمية له وزوجته إلى مدينة الأقصر، وإجراء اتصالات تم رصدها مع عناصر حزب الله في السودان لتهريب العنصرين.

وأكدت النيابة أن تقرير وزارة الخارجية المصرية، أكدت أن عربات شرطية مصرية تجوب قطاع غزة تحمل ذات اللوحات التعريفية الخاصة بها، وهو ما يؤكد أن عمليات اقتحام الحدود والسجون تمت بمعرفة ومشاركة حركة حماس وبمباركة منها، وإلا ما كانت قد سمحت بدخول تلك العربات الشرطية المصرية المسروقة إلى الأراضي الفلسطينية وأن تجوب شوارع القطاع.

وأضافت النيابة أن المتهمين في تلك القضية صوروا أنفسهم كدعاة إصلاح، بينما هم يروعون الآمنين ويسعون للعودة بمصر إلى عصور الظلام.. متسائلا: "أي جهاد يتطلعون إليه.. وهل من الجهاد والمقاومة قتل الأبرياء من أبناء الوطن وتخريب المنشآت وإحراقها وترويع الآمنين".

ووجهت النيابة حديثها إلى المتهمين قائلة: "ماذا جنت مصر من أفعالكم، وعلى أي أرض جاهدتم.. أنتم مخربون وأدوات إرهاب لا إصلاح، أسأتم لديننا الحنيف، إذ أعمى الضلال بصيرتكم وأنتم تتسترون وراء الدين".

وذكرت النيابة أن المتهمين في تلك القضية أحلوا ما حرم الله ورموا أبناء وطنهم بالكفر، زورا وبهتانا.. مطالبة إلى المحكمة بأن تتخذ تجاه المتهمين من العقاب بما يصون عقيدة الوطن من هؤلاء الذين نشروا الفتن بين أبنائه.. مؤكدا أن المتهمين لو لم يعاملوا بالشدة لصارت الدولة مطمعا لأمثالهم. وتضم القضية 27 متهما محبوسين بصفة احتياطية، في حين يحاكم بقية المتهمين بصورة غيابية، باعتبار أنهم هاربون. ومن أبرز المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضية (إلى جانب الرئيس المعزول محمد مرسي) محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ونائبه رشاد بيومي، وأعضاء مكتب إرشاد الجماعة والقيادات بها محمد سعد الكتاتني وعصام العريان ومحمد البلتاجي ومحي حامد وصفوت حجازي. كما

أن من أبرز المتهمين الهاربين، الدكتور يوسف القرضاوي (الداعية الإسلامي المعروف) وصلاح عبد المقصود وزير الإعلام السابق، ومحمود عزت نائب المرشد العام لجماعة الإخوان.. إلى جانب القيادي بتنظيم "القاعدة" رمزي موافى (الطبيب الخاص بأسامة بن لادن زعيم التنظيم السابق) وأيمن نوفل القيادي البارز بكتائب القسام (الجناح العسكري لحركة حماس الفلسطينية).. بالإضافة إلى القياديين بتنظيم حزب الله اللبناني محمد يوسف منصور وشهرته "سامي شهاب" وإيهاب السيد مرسي وشهرته "مروان" والسابق الحكم عليهما في أبريل 2010 الأول بالسجن المشدد لمدة 15 عاما والثاني بالسجن المشدد لمدة 10 سنوات، في قضية الخلية الإرهابية لحزب الله.

وكان المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لتحقيق وقائع الاتهام, قد أسند إلى المتهمين ارتكابهم جرائم خطف ضباط الشرطة محمد الجوهري وشريف المعداوى ومحمد حسين وأمين الشرطة وليد سعد, واحتجازهم بقطاع غزة, وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة النظام المصري, وارتكاب أفعال عدائية تؤدى إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها, وقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد الشرطة, وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها, واقتحام السجون ونهب محتوياتها, والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحه وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب.

وكشفت التحقيقات التي باشرها قاضي التحقيق النقاب عن اتفاق المتهمين في القضية (من قيادات جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المعزول والجهاديين التكفيريين) مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس، وقيادات التنظيم الدولي الإخواني، وحزب الله اللبناني، على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم، وتدريب عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الإيراني لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد

3. مرسي في وادي النطرون.. "وقائع الهروب"[3]

الثلاثاء 16 يونيو, 2015 - 14:27 بتوقيت أبو ظبي

تعود وقائع قضية اقتحام السجون إلى الأيام الأولى للثورة المصرية عام 2011، حين هرب محمد مرسي، وكان وقتها مجرد قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، من سجن وادي النطرون، شمال غرب القاهرة، مع أعضاء قياديين آخرين. وكان مرسي قد أوقف قبل هروبه من السجن بساعات، مع عدد من الأعضاء القياديين في جماعة الإخوان، في إجراء أمني تزامن مع احتدام تظاهرات ثورة 25 يناير، التي استمرت 18 يوما، وفتحت الطريق، لاحقا، أمام "جماعته" لحكم مصر.

وقضت محكمة جنايات القاهرة، الثلاثاء 16 يونيو 2015، بإعدام مرسي والمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع وأربعة آخرين من قيادات الإخوان هم رشاد البيومي ومحيى حامد ومحمد سعد الكتاتني وعصام العريان. كما حكمت المحكمة بالإعدام غيابيا على الداعية يوسف القرضاوي وأكثر من 80 آخرين.

ووفقا للتحقيقات التي انطلقت بعد عزل مرسي من منصبه رئيسا لمصر في 3 يوليو 2013، إثر احتجاجات شعبية على حكمه، فإن من اقتحموا السجون المصرية وقت الثورة ينتمون لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس التي تدير قطاع غزة، وحزب الله اللبناني، وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى "تنظيمات متطرفة من الجماعات الجهادية والتكفيرية وبدو من سيناء ومطروح (على الحدود مع ليبيا).. وعدد من أصحاب الأنشطة الإجرامية".

---

[3] http://www.skynewsarabia.com/web/article/753092/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8#

وحددت المحكمة من بين الأجانب الذين هربوا من السجون المصرية حال اقتحامها -وبينها سجنان بمنطقة وادي النطرون كان مرسي نزيل أحدهما- كلا من أيمن عبد الله نوفل ومحمد محمد هادي من حماس "وكافة عناصر حزب الله اللبناني بقيادة سامي شهاب". وجاء في قرار الاتهام أن المقتحمين "استخدموا لتهريبهم (المسجونين) الأسلحة والطلقات غير المستخدمة في مصر والأسلحة الآلية والغر ينوف (أسلحة آلية ثقيلة)". وقتل خلال اقتحام السجنين 14 سجينا.

وحوكم في قضية اقتحام السجون، بجانب مرسي، 131 آخرون، بينهم المرشد العام للإخوان محمد بديع ونائباه رشاد البيومي ومحمود عزت وقياديون آخرون في الجماعة، وفلسطينيون ولبنانيون تقول السلطات إنهم أعضاء في حركة حماس التي تدير قطاع غزة وحزب الله اللبناني، لكن كثير من المتهمين هاربين. وأدانت المحكمة المتهمين بعدة تهم من بينها خطف وقتل وشروع في قتل ضباط شرطة وحرق ومهاجمة منشآت حكومية وشرطية واقتحام سجن والهروب منها وقت الانتفاضة.

☒ شاهد بقضية وادي النطرون: عناصر من حماس وحزب الله نفذت اقتحام السجون أثناء ثورة يناير[4]

19 مايو 2014

أكد وكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية سابقا، شاهد الإثبات في وقائع اقتحام السجون إبان ثورة يناير اللواء شوقي محمود الشاذلي - أن وقائع اقتحام السجون تمت وفقا لمخطط محكم، شاركت في وضعه وتنفيذه عناصر من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وتنظيم حزب الله اللبناني، وبعض الجهاديين المتشددين من بدو سيناء، وعناصر من جماعة الإخوان. وأضاف أنهم قاصدين من وراء ذلك تهريب عناصر شديدة الخطورة وقيادات الإخوان المعتقلين، وإحداث حالة من الفراغ الأمني في البلاد وضرب جهاز الشرطة المصرية، حتى يتمكنوا من تنفيذ مخطط إسقاط الدولة المصرية والتعدي على سيادتها وأراضيها ومنشآتها وأمنها ومواطنيها وزعزعة الاستقرار الأمني داخل البلاد. جاء ذلك خلال جلسة استكمال الاستماع إلى أقوال شهود الإثبات بقضية اقتحام السجون المصرية إبان ثورة 25 يناير 2011، والمعروفة إعلاميا بقضية اقتحام سجن وادي النطرون، والتي يحاكم فيها 131 متهما يتقدمهم الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان والتنظيم الدولي للجماعة، وعناصر بحركة حماس الفلسطينية وتنظيم حزب الله اللبناني والجماعات الإرهابية المنظمة. وأضاف الشاهد أنه من خلال خبرته الشرطية، اتضح له من خلال عملية التصدي للمقتحمين والتعامل معهم، أن مجموعة كبيرة منهم مدربة عسكريا احترافيا ، وأن تحركاتهم في عمليات حصار واقتحام السجون

[4] http://akhbarelyom.com/article/558bec000cff13081300ae22/%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%86%D9%81%D8%B0%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-1442661104#

تشير إلى تلقيهم تدريبات تحاكي التدريبات الشرطية في شأن كيفية استخدام الارض والسواتر لضرب الشرطة، في حين أن الجانب الآخر من هؤلاء المعتدين، والذين يعتقد إنهم من أبناء سيناء، فكان التعامل معهم والتصدي لهم أسهل نوعيا، حيث كانوا يستهدفون تهريب أقاربهم، ولم يكونوا على ذات مستوى التدريب باستخدام الأسلحة بخلاف المجموعات الأولى. وأشار الشاهد إلى أن المتهمين اللبنانيين في قضية تنظيم حزب الله، المحكوم عليهما بعقوبات جنائية بالسجن (سامي شهاب وآخر) تم تهريبهما إلى العاصمة اللبنانية بيروت عن طريق السودان، في حين أن المتهم أيمن نوفل القيادي بكتائب القسام وآخر تم تهريبهما عن طريق سيارة إسعاف إلى قطاع غزة. وقال الشاهد إنه كان متواجدا يوم 29 يناير 2011 بمنطقة سجون أبو زعبل لمتابعة حالة الهرج والمرج التي أحدثها عدد من السجناء قبلها بيومين، حيث فوجئ بإطلاق كثيف للأعيرة النارية على السجن من السور الشرقي لليمان أبو زعبل، وكذلك أمام بوابة المنطقة المواجهة لترعة الإسماعيلية، وانه باستطلاع الأمر شاهد أفرادا بأعداد كبيرة ترتدي الجلباب الابيض والصعيدي وغطاء الرأس العربي الفلسطيني، ومزودين بأسلحة نارية آلية ورشاشات من العيار الثقيل "جر ينوف" ولوادر، لاستخدامها في تحطيم سور السجن الشرقي. وأضاف الشاهد أن المهاجمين كانوا يستقلون سيارات ذات دفع رباعي يطلق عليها اسم "مارادونا" ولا يقل عددها عن ثلاثين سيارة، وكل سيارة يستقلها 4 أو 5 أفراد مسلحين.. مشيرا إلى أن هؤلاء الأفراد كانوا يتحدثون اللهجة العربية البدوية ويعاونهم أعداد كبيرة من بدو سيناء.. مشيرا إلى أن قوات تأمين السجن ظلت تتصدى لهم إلى أن نفذت الذخيرة، فقام بمغادرة السجن ومن معه من قوات خشية على حياتهم، خاصة بعد أن قتل في تلك الاشتباكات اثنان من المجندين المكلفين بحراسة أبراج السور الشرقي أثناء دفاعهم عن السجن. وأشار إلى أنه تمكن من الخروج من سجن أبو زعبل عصر يوم 29 يناير، وكان مع بعض الضباط والمجندين، وذلك من خلال المنطقة الخلفية

للسجون التي وجد بها خط سكك حديدية ونفق أسفل هذا الخط. وقال الشاهد إن سجن المرج وليمان أبو زعبل، كان بهما عدد من السجناء ذوي الأهمية الخاصة، من عناصر حركة حماس وتنظيم حزب الله، وفي مقدمتهم أيمن نوفل القيادي البارز بكتائب القسام الفلسطينية، وسامي شهاب رئيس مجموعة حزب الله في مصر وعددهم 22 سجينا، علاوة على بعض السجناء من منفذي تفجيرات طابا ونويبع والمسجون كمال علام من شمال سيناء ورمزي موافى طبيب أسامة بن لادن، ووليد معتصم وهو أحد أخطر المتهمين بمنطقة العريش ويسري نوفل المتهم بالاشتراك في تنفيذ محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق. وأضاف الشاهد أن كافة الأسماء المذكورة وقرابة 7 الاف من السجناء، استطاعوا الهروب في ضوء اقتحام السجون بأبو زعبل والمرج.. لافتا إلى أنه قد صاحب عمليات الاقتحام الاستيلاء على اسلحة وذخائر من المخازن، وسرقة محتويات جميع ملحقات السجون المخصصة لتأهيل السجناء، وإتلاف ونهب العيادات بالمستشفى الخاص بالسجون والدفاتر والسجلات الخاصة بقيد بيانات المتهمين المسجونين، وإضرام النيران في الزنازين لإحراقها واتلافها وحرق عدد من المباني بالسجون وأجهزة الحاسب الآلي وكذلك المباني الإدارية الخاصة بالضباط وتدميرها تدميرا كاملا. وذكر الشاهد أن لجنة تقصي الحقائق الأولى التي شكلت في أعقاب اندلاع ثورة يناير مباشرة، أوردت في تقريرها من واقع سؤال الأهالي والمقيمين في محيط منطقة سجون وادي النطرون، أن المقتحمين كانوا يتحدثون لهجة عربية كالبدو، وأن أعمال حرق السجون جاءت لتسهيل هروب السجناء وإحداث حالة من الانفلات والفوضى داخل السجون لتشتيت قوات الأمن.. لافتا في ذلك الوقت إلى أن عدم اقتحام سجن "طره" مرجعه كثافة التأمين التي أحيط بها وشاركت فيها القوات المسلحة. وقال إن "حالة من الهياج" انتابت السجناء بدءا من يوم 27 يناير بصورة بسيطة، قبل أن تتصاعد في الساعات الأولى ليوم 29 يناير.. مشيرا إلى أن عدم وصول التعزيزات وقوات الدعم

للتصدي لعمليات اقتحام السجون، مرجعه المطاردات التي وقعت لرجال الشرطة وأعمال حرق السيارات والمركبات الشرطية في معظم الميادين والطرق العامة. وأكد الشاهد أن عناصر حركة حماس قامت باستخدام سيارات دفع رباعي هربت من قطاع غزة، وأن تلك السيارات استخدمت في عمليات التمهيد النيراني لاقتحام السجون، من خلال استهداف المنشآت الأمنية بالعريش وحرق نقاط الشرطة. وكانت المحكمة قد طلبت من هيئة الدفاع بتحرير المتهم عصام العريان لتوكيل محاميه أسامة الحلو، بالحضور عنه جميع الجلسات القادمة، التي سيتغيب فيها نظرا لخضوعه لجراحة في العمود الفقري، وهو الطلب الذي استجابت له هيئة الدفاع. وجلس المتهمون في مستهل الجلسة معتدلين، وقد أعطوا ووجههم صوب منصة المحكمة، وذلك على عكس كافة الجلسات السابقة التي كانوا يجلسون فيها وهم يعطون ظهورهم للمحكمة، وهو الأمر الذي اعتبرته المحكمة حينها إهانة وحذرت المتهمين من تكراره ومغبة الاستمرار فيه قبل أن تصدر حكما بمعاقبتهم بالحبس لمدة عام واحد مع الشغل بتهمة إهانة هيئة المحكمة. وقدم المحامي ياسر سيد أحمد المحامي المدعي بالحق المدني، طلبا إلى المحكمة بضم مجموعة من المستندات في القضية التي يحاكم الرئيس الأسبق حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي و6 من مساعديه عن وقائع قتل المتظاهرين، وهي المستندات التي تتعلق بأحداث الأزمات التي مرت بها البلاد في خلال ثورة يناير، ومخططات فتح واقتحام السجون وإحداث الفراغ الأمني بالبلاد. وقدم المحامي المدعي مدنيا حافظة مستندات تضم المكاتبات الرسمية بين السفيرة وفاء بسيم المرسلة للواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل.. وذلك لإيضاح الأمر أمام المحكمة عن مخطط فتح السجون وعلاقة المتهم محمد مرسي وباقي المتهمين من جماعة الاخوان بالتنسيق مع حركة حماس، لتهريب المساجين من عناصرها ورصد التحركات التي تمت بينهما قبل وأثناء وبعد الاحداث. وقال ممثل النيابة العامة إن

اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية الأسبق، لم يتسن له حضور الجلسة على الرغم من إعلانه بالحضور للاستماع إلى شهادته، وأن بقية الشهود المطلوبين قد حضروا الجلسة.. وانه تم تنفيذ قرار المحكمة الصادر باستكمال علاج المتهم عصام العريان، وكذا توقيع الكشف الطبي على المتهم رشاد بيومي واتخاذ الاجراءات العلاجية اللازمة له. وتضم القضية 27 متهما محبوسين بصفة احتياطية، في حين يحاكم بقية المتهمين بصورة غيابية، باعتبار أنهم هاربون. ومن أبرز المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضية (إلى جانب الرئيس المعزول محمد مرسي) محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ونائبه رشاد بيومي، وأعضاء مكتب إرشاد الجماعة والقيادات بها محمد سعد الكتاتني وعصام العريان ومحمد البلتاجي ومحي حامد وصفوت حجازي. كما أن من أبرز المتهمين الهاربين، الدكتور يوسف القرضاوي (الداعية الإسلامي المعروف) وصلاح عبد المقصود وزير الإعلام السابق، ومحمود عزت نائب المرشد العام لجماعة الإخوان.. إلى جانب القيادي بتنظيم "القاعدة" رمزي موافى (الطبيب الخاص بأسامة بن لادن زعيم التنظيم السابق) وأيمن نوفل القيادي البارز بكتائب القسام (الجناح العسكري لحركة حماس الفلسطينية).. بالإضافة إلى القياديين بتنظيم حزب الله اللبناني محمد يوسف منصور وشهرته "سامي شهاب" وإيهاب السيد مرسي وشهرته "مروان" والسابق الحكم عليهما في أبريل 2010 الأول بالسجن المشدد لمدة 15 عاما والثاني بالسجن المشدد لمدة 10 سنوات، في قضية الخلية الإرهابية لحزب الله. وكان المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لتحقيق وقائع الاتهام، قد أسند إلى المتهمين ارتكابهم جرائم خطف ضباط الشرطة محمد الجوهري وشريف المعداوى ومحمد حسين وأمين الشرطة وليد سعد، واحتجازهم بقطاع غزة، وحمل الأسلحة الثقيلة لمقاومة النظام المصري، وارتكاب أفعال عدائية تؤدى إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها، وقتل والشروع في قتل ضباط وأفراد

الشرطة، وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها، واقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحه وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب. وكشفت التحقيقات التي باشرها قاضي التحقيق النقاب عن اتفاق المتهمين في القضية (من قيادات جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المعزول والجهاديين التكفيريين) مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس، وقيادات التنظيم الدولي الإخواني، وحزب الله اللبناني، على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم، وتدريب عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الإيراني لارتكاب أعمال عدائية وعسكرية داخل البلاد، وضرب واقتحام السجون المصرية.